

## إطار الشراكة الاستراتيجية 2014-2017 بين البنك الدولي وحكومة المغرب

### الإطار المقترح لاستراتيجية الشراكة

#### تمهيد

يحدد إطار الشراكة الاستراتيجية أولويات التنمية التي تركز عليها مجموعة البنك الدولي في تعاونها مع المملكة المغربية، وكذا مستوى ونوعية دعم البنك لفائدة هذا البلد خلال فترة معينة. ويفترض إنجاز إطار الشراكة الاستراتيجية تنفيذ مقاربة تشاركية ينخرط فيها الفاعلون الحكوميون والمجتمع المدني وكل شركاء التنمية الآخرين، كالقطاع الخاص ومجموعة الأطراف المانحة، وذلك من أجل العمل على تحديد الأولويات التي ينبغي أن يركز عليها التعاون بين البنك والمغرب خلال فترة سيران إطار الشراكة الاستراتيجية. وعندما يتم الاتفاق بشأن هذه الوثيقة الاستراتيجية مع شركائنا الحكوميين، يقدم إطار الشراكة الاستراتيجية رسمياً لمجلس إدارة البنك الدولي.

#### حصيلة إطار الشراكة الاستراتيجية 2010-2013

امتد تطبيق إطار الشراكة الاستراتيجية الأخير على الفترة 2010-2013 وركز على ثلاثة أركان استراتيجية : (1) النمو والتنافسية والتشغيل ؛ (2) تقديم الخدمات للمواطنين ؛ و(3) التنمية المستدامة في إطار مناخ يعرف تطوراً مستمراً، مع محورين مستعرضين يتمثلان في الحكامة والبعث الترابي.

وأفاد تقرير منتصف المدة (المتاح على شبكة الأنترنت)، والذي عرض على مجلس الإدارة في مايو 2012، أن إطار الشراكة الاستراتيجية نفذ حسب ما كان مبرمجاً، وأن ذلك البرنامج مكن من إنجاز أغلب النتائج المتوقعة عموماً. وقد مكنت مرونة إطار الشراكة الاستراتيجية تحقيق الانسجام مع برنامج الحكومة وأتاحت هامشاً للتكيف مع الأحداث.

#### تركيبية المحفظة

خلال فترة صلاحيات إطار الشراكة الاستراتيجية المنتهية، تراوح الغلاف السنوي للقروض الممنوحة ما بين 500 و700 مليون دولار أمريكي في المتوسط. وبالنسبة لميزانية سنة 2010، وصل الغلاف المالي لعمليات البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية إلى 729,5 مليون دولار أمريكي، وإلى 480,3 مليون دولار أمريكي للسنة المالية 2011، و665,8 مليون دولار أمريكي للسنة المالية 2012، في حين وصل إلى 593,2 مليون دولار أمريكي للسنة المالية 2013.

ومنذ إطلاق إطار الشراكة الاستراتيجية السابق، منح البنك 11 قرضاً خاصاً بسياسة التنمية، و7 مشاريع استثمارية، وقرض- برنامج يركز على النتائج، و3 منح (الصندوق العالمي للبيئة). أما بالنسبة لأنشطة برنامج التحليل والاستشارة التابع للبنك، فقد ساهم البرنامج في تعميق قاعدة المعرفة الخاصة بالمجالات الرئيسية (مثل الحماية الاجتماعية، والشباب، والصحة، والتشغيل، ومخاطر الكوارث الطبيعية... إلخ)، مغذياً بذلك الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى الإعداد لقروض جديدة خاصة بسياسة التنمية والبرامج الاستثمارية في مجالات عديدة.

لقد أدى الطلب القوي على دعم الإصلاحات الأساسية إلى بروز برامج دعم الميزانية (قروض البنك الدولي لدعم سياسات التنمية) بينما شكلت قروض الاستثمار الأداة الثانية الأكثر استعمالاً في محفظة البنك الدولي بالمغرب. وقد مكن إدخال أداة جديدة لمنح قروض البنك الدولي، والتي تتعلق بالقرض-البرنامج الذي يركز على النتائج، من تنويع المحفظة، وذلك من خلال قرض بقيمة 300 مليون دولار أمريكي يعبأ لدعم المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والذي يعتبر أهم مبلغ عبأه البنك لفائدة المغرب.

ويتطلب منظور عمل البنك رؤية عابرة للقطاعات، وذلك لتقديم الدعم للإصلاحات الأساسية بشكل يتيح استفادة مستعرضة وتحقيق نتائج على مستويات عدة. وتلك هي الحال بالنسبة لبرنامج التنافسية، والتشغيل، والكفاءات، والحكامة، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

وقد قامت شركة التمويل الدولية، والتي تمثل فرع البنك الدولي الذي يركز على القطاع الخاص، بالرفع من مستوى دعمها للمغرب بشكل كبير خلال فترة إطار الشراكة الاستراتيجية الأخير. إذ تجاوزت استثماراتها وأشكال الدعم المالي الذي قدمته في قطاعات الأسواق المالية والبنكية، والبنى التحتية والتأمين، وتمويل التجارة والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، 300 مليون دولار أمريكي لفترة إطار الشراكة الاستراتيجية السابق. وقد ركز برنامجها المكمل الذي يقدم خدمات الاستشارة، من جهة أخرى، جهوده على مواضيع حاسمة كمناخ الأعمال، والقروض الصغرى، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى مساهمة المؤسسة في دراسات وهيكلية مشروع بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة الشمسية في ورزازات، وتنفيذ أول مشروع قطاع عام-قطاع خاص بالمغرب في مجال تحلية المياه والري المندمج في منطقة شتوكة، بالإضافة إلى دعمها لبناء قدرات وزارة الاقتصاد والمالية لإعداد تركيبة وتنفيذ مشاريع قطاع عام-قطاع خاص في مجال الصحة والتربية.

## **إعداد إطار الشراكة الاستراتيجية 2014-2017**

تتمثل المهمة الرئيسية لإعداد إطار الشراكة الاستراتيجية الجديد في إعادة تحديد أولويات تنمية البلد بالنظر للسياق السياسي والاقتصادي الجديد مع الامتثال للاستراتيجية الجديدة للبنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إذ أن البنك، مع استمراره في تقديم الدعم المالي والفني والتقني، سيسعى لتنويع تركيبة محفظته وإعادة التوازن لها خلال فترة الصلاحية القادمة.

### **الأهداف والمحاور المعتمدة**

بشكل عام، لا تزال محاور التنمية، كما حددها تقرير منتصف الفترة لإطار الشراكة الاستراتيجية، صالحة. وبالرغم من اندراج إطار الشراكة الاستراتيجية في الاستراتيجية، فإنه سيؤخذ بعين الاعتبار التطورات الأخيرة، لاسيما وضع الاقتصاد الكلي، وسينتهز الفرصة التي تتيحها المنافذ الجديدة لدعم إصلاحات أساسية من شأنها أن تلعب دور الرافعة بالنسبة للعديد من القطاعات الاقتصادية الأساسية.

وسيستند دعم البنك الدولي للحكومة المغربية إلى توجيهين أساسيين :

- دعم إصلاحات أكثر طموحا وذات بعد عابر للقطاعات، مع التركيز على تقديم الخدمات، وتعزيز التنسيق للحصول على نتائج ملموسة بشكل أكبر، ومساهمة المواطنين ؛
- من جهة أخرى، اعتماد مقاربات متعددة القطاعات ستدعم عمل الحكومة وتعزز محاور دعم إطار الشراكة الاستراتيجية.

وعلى ضوء التطورات الأخيرة للسياق الاجتماعي والاقتصادي بالمغرب، وبعد دراسة إنجازات إطار الشراكة الاستراتيجية السابق، برز توافق في الآراء مكن من تحديد المحاور الاستراتيجية التالية والتي ستدور حولها النقاشات والمشاورات :

**الهدف :** يهدف الإطار الجديد للشراكة لتمكين حكومة المغرب من الاستفادة من دعم مجموعة البنك الدولي في السعي لإنشاء مجتمع أكثر انفتاحا وذلك من خلال الترويج لمزيد من الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل المغاربة.

### **المحور 1 : نمو يتسم بالتضامن والتنافسية**

تشجيع التنافسية والفرص الاقتصادية من أجل نمو اقتصادي دينامي ومستدام :

- ◀ تشجيع مناخ أفضل للأعمال والاستثمارات (تنمية القطاع الخاص، وأسواق رؤوس الأموال، والابتكار)
- ◀ التقليل من حالات اختناق الاقتصاد مع إعادة تخصيص الأموال العمومية وتبويرها (التعويضات، والاستهداف، والنظام الضريبي، واللجوء للشراكة بين القطاعين العام والخاص)
- ◀ تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الواعدة (مثلا اقتصاد المعرفة)
- ◀ إضفاء الدينامية على بعض الفاعلين الاقتصاديين كالمقاولات الصغيرة جدا، والمقاولات الدقيقة، والمقاولات الصغيرة والمتوسطة (التمويل والمساعدة الفنية)

مع ضمان أن يوفر النمو فرصا للجميع :

- ◀ من خلال اعتماد سياسة فعالة للحماية الاجتماعية
- ◀ دعم الشباب الأقل حظا
- ◀ تعزيز جودة التعليم والوصول لاكتساب الكفاءات
- ◀ تحسين الحصول على فرص الشغل
- ◀ منح الأولوية للفئات الأكثر فقرا
- ◀ ضمان قطاع عدالة ذو أداء جيد

## **المحور 2 : بناء مستقبل أخضر ومتحمل للأزمات**

السعي للسير قدما في طريق التنمية مع المحافظة على البيئة :

- ◀ بتشجيع نمو أخضر أقل كلفة بيئيا، بل يكون مدرا للدخل
- ◀ ترشيد الموارد الطبيعية (الماء والطبيعة على سبيل المثال) وتنمية الطاقات المتجددة

مع ضمان تنمية مستدامة لا تعرض الأجيال القادمة للخطر :

- ◀ باعتماد سياسة وقائية وتدبير مندمج لمخاطر الكوارث الطبيعية
- ◀ تعزيز التكيف مع تغير المناخ

## **المحور 3 : تقديم خدمات إلى ومع المواطنين**

ضمان تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بطريقة فعالة ومناسبة

- ◀ توفير الخدمات الصحية
- ◀ تدبير قطاع النفايات الصلبة
- ◀ تعزيز شبكة المياه، والصرف الصحي، والكهرباء
- ◀ تحديث قطاع النقل الحضري
- ◀ تحديث النظام القضائي
- ◀ الحكومة الإلكترونية

ويمنح المواطنين وممثلهم مزيدا من الصلاحيات حتى يشاركوا في تنظيم وتدبير تقديم الخدمات ومراقبتها، ستنتم عملية اتخاذ القرار بشفافية أكبر وسيزيد هامش مشاركة المواطنين. ومع انخراط المواطن في عملية اللامركزية الجارية، سيصبح فاعلا في السياسات العمومية. وهناك منافذ عديدة تمكن من تعزيز دور المواطن، منها :

- ◀ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- ◀ تعزيز قدرات السلطات المحلية
- ◀ تعزيز إطار الحكامة (برنامج حكامة، مثلا)، على المستوى الوطني والمحلي على حد سواء
- ◀ إصلاح إجراءات إبرام الصفقات

## **المحاور المستعرضة : النوع الاجتماعي، والشباب، وإبصال الصوت والمسؤولية**

يقترح الإطار الاستراتيجي الجديد اعتماد ثلاث محاور مستعرضة للمساعدة على تعريف برنامج الدعم.

**النوع الاجتماعي :** تعتبر مقارنة النوع الاجتماعي أساسية لجعل النساء فاعلات حقيقيات في التنمية. ففي المغرب، أكد الدستور الجديد، الذي يعتمد مبدأ المساواة بين الجنسين، على ضرورة إشراك النساء في عملية التنمية كفاعل لا مناص منه، على أهمية قضية النوع الاجتماعي. لكن المؤشرات الاجتماعية تشير إلى أنه لا تزال هناك حاجة لمزيد من التقدم لتعزيز هذا الدور وتحقيق مساواة في مجال الاستفادة من الفرص. وفي هذا الإطار، يجب أن تستند استراتيجية الشراكة الجديدة على هذا الركن الأساسي في تنفيذ البرامج المتوقعة.

**الشباب :** يمثل الشباب شريحة هامة وأحيانا هشة من المجتمع والتي يواجهها تحديات كثيرة. وبينما يمتلك الشباب مؤهلات هامة تمكنهم من أن يلعبوا دور رافعة للتنمية، فانهم يجدون عوائق كثيرة في الولوج الى الفرص الاقتصادية والمشاركة في صناعة القرار، حتى بالنسبة للبرامج التي تهتمهم بصفة خاصة. وسيحرص اطار الشراكة الجديد على اعداد برنامج يمنح لشباب الفرص من أجل اندماج سوسيو-اقتصادي يجعلهم يساهمون بطريقة فعلية في بناء مستقبل زاهر للمغرب.

**إيصال الصوت والمسؤولية :** تمثل الحكامة الجيدة شرطا ضروريا لتقديم الخدمات المناسبة، والتدبير الفعال للأموال العمومية وتشجيع مناخ مناسب للأعمال. وقد أقام الدستور الجديد الربط بين الحكامة ومشاركة المواطنين، وبين المسؤولية والمساءلة. وبينما تم إطلاق أوراوش في هذا المجال، ولاسيما بخصوص قانون الوصول للمعلومة أو آليات الاستشارة العمومية، لا زالت هناك جهود ينبغي أن تبذل في مجال تعزيز آليات المساءلة وإنشاء مجال مناسب لمشاركة المواطنين.

## عملية الاستشارة

ولإعداد إطار الشراكة الاستراتيجية الجديد، أطلقت مجموعة البنك الدولي مجموعة من المشاورات مع الحكومة المركزية، والسلطات المحلية، ووحدات تدبير المشاريع، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية في الرباط-الدار البيضاء، ولكن كذلك في الأقاليم والوسط القروي حول عدد من المواضيع المعتمدة، على سبيل المثال :

- تشجيع المقاولات ومناخ الأعمال
- الاستفادة من التربية وجودة التعليم كرافعة لاكتساب الكفاءات والتشغيل
- تشجيع الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الفلاحي
- مشاركة المواطنين، الحكامة وتقديم الخدمات
- الشباب والتنمية
- الحماية الاجتماعية، التعويض والاستهداف
- البنى التحتية، وفك العزلة والاستفادة من الفرص
- النمو الأخضر، وحماية البيئة وتشجيع الطاقات المتجددة
- النوع الاجتماعي والتنمية
- الولوج الى خدمات الصحة

وحسب الموضوع المختار، والجمهور المستهدف والسياق، ستكون الاستشارات إما ثنائية أو متعددة الأطراف، على شكل موائد مستديرة أو نقاشات. وعقب كل استشارة، سيدعى المشاركون للتوقيع وسيتم إعداد محضر ينشر على الأنترنت.

## الجدول الزمني

من المتوقع أن تنتهي عملية الاستشارات بحلول شهر نونبر 2013 وأن يرفع إطار الشراكة الاستراتيجية الجديد لمجلس إدارة البنك الدولي في فبراير 2014.